حركة اللاجئين العراقيين إلى ألمانيا ونتائجها السياسية

م.د. زهراء عباس هندي
جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية
Dr. Zahraa.alsdi@gmail.com

الملخص:

إنَّ العراق يمتلك قوة بشرية كبيرة ، لاسيما وأن نسبة النشطين اقتصادياً وهي الفئة التي يقع على عاتقها مسؤولية الإعالة، وهو ما يمنح العراق قوة جيوبولتيكية في إمكانية توفير القوى العاملة أو القوات المسلحة حالياً و مستقبلاً . . إلا أن حركة اللجوء التي بدأت من عام ٢٠١٥ واستقطاب المانيا لأعداد الشباب القادمين من العراق أدت إلى حدوث خلل في التركيب النوعي للسكان، إذ ازداد عدد الاناث على عدد الذكور، كما ساهمت حركة اللجوء إلى خسارة العراق عدد كبير من الفئة الشابة المحصورة بين (١٥-٦٤) .

الكلمات المفتاحية : (حركة اللاجئين، العراق، المانيا) .

The movement of Iraqi refugees to Germany and its political consequences

dr. Zahraa Abbas Hindi
College of Education for Human sciences / University of Basrah/ Department of Geography

Abstract :

Iraq has a large manpower, and the percentage of economically active people, which is the category that falls on it, which gives Iraq the current labor force, at present. . The settings for the large numbers of immigrants in Iraq (15-67.

Keywords : (Refugee movement , Iraq , Germany).

المقدمة

لحركة اللجوء أهمية كبيرة لما لها من انعكاسات اقتصادية والسياسية ، عملت على قلب الموازين الاقتصادية للبلدان التي اتجه اليها اللاجئين جاءت الدراسة لتركز على حركة اللاجئين العراقيين الى المانيا، ركزت الدراسة على دراسة المقومات الطبيعية والمقومات البشرية والمقومات الاقتصادية وجاء المبحث الرابع ليركز على النظام السياسي.

١_ أهمية البحث :

نظراً لاهمية منطقة الدراسة وما يتمتع به من مقومات جغرافية وما عصفت بها من أحداث في الآونة الأخيرة سلطت الدراسة الضوء على موضوع حركة اللجوء لما له من اهمية سياسية واقتصادية.

٢_ هدف البحث :

يهدف البحث الى الكشف عن المعطيات الطبيعة والبشرية والاقتصادية التي تمتعت بها منطقة الدراسة كونها شكل اما مؤشر سلبي او ايجابي وما لذلك من تأثير على قوة الدولة .

٣_ مشكلة البحث :

ماهي اهمية حركة اللجوء ؟ و ما هي أسباب نشوئها؟

٤_ فرضية البحث :

انطلقت فرضية البحث للتركيز على اهم المعطيات الجغرافية وانعكاساتها كمؤشر ايجابي او سلبي.

٥_ منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وكذلك اعتمدت على المنهج التحليلي وفقاً للمنهج الجغرافي السياسي التحليلي .

٦_ حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً (العراق _ المانيا)، وزمانياً (٢٠١٥_٢٠٢١) .

٧_ هيكلية البحث :

توزعت مستويات البحث ، فضلاً عن المقدمة على اربعة مباحث جاء المبحث الاول ليركز على المقومات الطبيعية والمبحث الثاني المقومات البشرية والمبحث الثالث المقومات الاقتصادية وجاء المبحث الرابع ليتناول النظام السياسي.

المبحث الأول

المقومات الطبيعية في العراق

اولاً_الموقع الجغرافي :

يقع العراق في شمال شرق الوطن العربي الى الجنوب الغربي من قارة آسيا ويقع بين دائرتي عرض (٢٩.٥°_٣٧.٢٢°) شمالا" وبين قوسي طول(٣٨.٨٤°_٤٨.٤٥°) شرقا" وبذلك فهو يحتل ثمان دوائر من دوائر العرض في الجزء الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية [١]. اذ لا يتأثر بحريا" الا بالخليج العربي و مناخيا" الا بشكل محدود جدا" بسبب صغر مساحته المطلة على الخليج، فمناخ العراق قاري شبه مداري فهو يقع في منطقة انتقالية بين المناخ الصحراوي وبين مناخ البحر المتوسط و تمثل مناخ البحر المتوسط في جهات محدودة من المناطق الجبلية المرتفعة [٢] .

يتمتع العراق بموقع مهما" من حيث اليابس و الماء ، كونه يتوسط قارات العالم القديم ، والتي تعد مهد الحضارات البشرية عبر العصور ، فهو يشغل موقعا" جغرافيا" مركزيا" من جنوب غرب اسيا مما اضاف له ميزة سيطرته على خطوط الاتصال و التجارة الدولية ، و ما مرور تجارة التوابل والحرير به الا دليلا" على مكانته الدولية [٣]. ولذلك يعد موقع العراق بالنسبة لليابس و الماء شبه القاري و البعيد عن خطوط الملاحة العالمية مع الاطلالة البسيطة على الخليج العربي الاثر البارز الذي ادى الى توجه الدولة في اغلب نشاطاتها الاقتصادية وجهة برية نحو دول الجوار الجغرافي ، والتي استغلت حاجته للوصول الى موانئ البحر المتوسط استغلالا" سياسيا" و اقتصاديا" .

فالعراق يتوسط خمسة مسطحات مائية هي (بحر قزوين في الشمال الشرقي ، البحر الاسود في الشمال ، البحر المتوسط في الغرب ، البحر الأحمر في الجنوب الغربي ، والخليج العربي في الجنوب) ومع ذلك فأن القيمة الفعلية للبحار (بحر قزوين والبحر الأحمر و البحر الأسود) ، تكاد تنعدم تأثيراتهم ؛ بسبب عامل البعد الجغرافي لهذه البحار ووجود الحواجز الطبيعية التي تمنع وصول المؤثرات المناخية، في حين نلاحظ ان تأثير الخليج العربي و البحر المتوسط لقربهما النسبي من العراق وقلت الحواجز الطبيعية التي تمنع وصول تأثيراتهما المناخية اليه ، واثرهما صيفا" و شتاءا" على نشاطات وحيوية سكانه [٤].

خارطة رقم (١)

الموقع الجغرافي للعراق

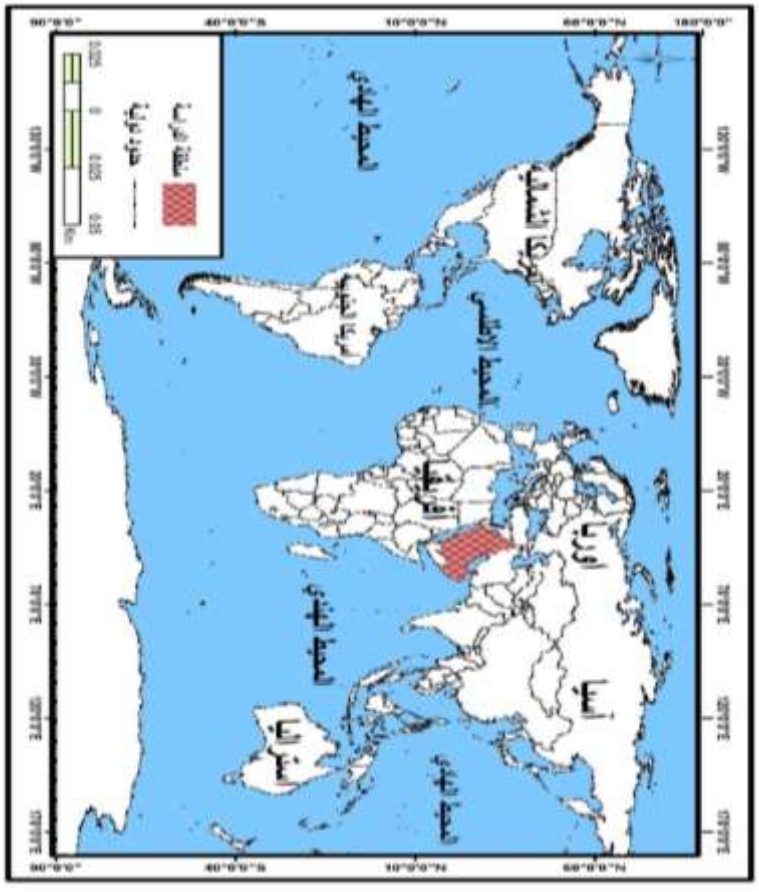

المصدر: محمد يوسف ابراهيم ، غزوان النجار ، اطلس العراق و العالم ، دار الرافدين للعلوم ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٤ .

ثانياً _ التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح :

تشير الدراسات الجيولوجية ان ارض العراق يغلب عليها التراكيب الرسوبية ، مما يدل على تضاءل ارضه كثيرا" للرواسب المعدنية ، خصوصا" المعادن الفلزية التي يرتبط وجودها وتوزيعها الجغرافي بالتكوينات الصخرية النارية و المتحولة . الا ان هذا التركيب قد ارتبطت به ظروف بنيوية سادت الارض العراقية ؛ نتيجة لتأثرها بالحركات التكتونية التي حدثت في اواخر الزمن الثاني وطوال الجزء الاكبر من الزمن الثالث ، نتج عنها تقسيم الارض العراقية تكتونيا" الى اربعة نطاقات بنيوية يغلب عليها طابع الطي و الالتواء سواء أكان محدب ام مقعر.وهذه النطاقات هي نطاق الانكسارات في الشمال الشرقي ، نطاق الطيات في الشمال ، نطاق حوض الرافدين في الشرق والجنوب الشرقي و اخيرا" نطاق الرف القاري الثابت في الغرب و الجنوب الغربي .وقد انعكس التكوين الجيولوجي بتأثيره على مظاهر سطح الارض اذ اختلفت اشكال سطح الارض في العراق بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب وابرز مظاهرها السهل الرسوبي ،، اذ تبلغ مساحته (١٣٢٠٠٠ كم^{٢}) ويمتد على شكل مستطيل طوله (٦٥٠ كم) وعرضه (٢٥٠ كم) ، ويتمثل هذا السهل ما بين مدينة بلد على نهر دجلة و مدينة الرمادي في منطقة التل الاسود على نهر الفرات من جهة الشمال و الحدود الايرانية من جهة الشرق و الهضبة الصحراوية او الغربية من جهة الغرب و تدخل من ضمنها منطقة الاهوار و البحيرات [٥] . في حين تحتل الهضبة الغربية مساحة تبلغ (١٩٨٠٠٠ كم^{٢})) و المتمثلة بالمنطقة الغربية من العراق بما فيها منطقة الجزيرة و يتراوح ارتفاعها بين

(١٠٠ – ١٠٠٠ م)

ثالثاً_ التربة :

تعرف التربة على انها تكوين طبيعي ذات تطور مستمر ، وتعد الوسط الملائم لإنتاج الغلات الاقتصادية التي يستخدمها الإنسان لغذائه او كسائه او مصنوعاته [٦] .

إن اهم ما يميز التربة في العراق هو تنوع خصائصها الذي يرجع الى العديد من التكوينات الصخرية و تأثرها بأحوال السطح و ظروف المناخ و النبات الطبيعي لذا تكونت انواع من الترب في العراق تمثلت ، بتربة السهل الرسوبي المتكونة بفعل الرواسب التي تم نقلها بواسطة نهري دجلة والفرات ، التي تتصف بكونها تربة رسوبية نهرية تتألف من مادة الغرين و الصلصال و الرمل ، وتتسم بعمقها البالغ عدة امتار و قوامها المتنوع من منطقة لأخرى داخل السهل الرسوبي ، اذ تحتوي على مركبات الكالسيوم بنسبة مابين(٢٠ – ٣٠ %)، وبنسبة اقل من الجبس مكونة التربة الفيضية الذي يشكل الصلصال فيها بنسبة (٣٠%) الى جانب ما تحتويه من نسب متفاوتة من الرمل و الغرين ، لذا فهي متوسطة القوام و النفاذية فضلا" عن نفاذيتها وصرفها الجيد، فهي من اجود انواع الترب في العراق وتنتشر حول الأنهار مباشرة [٧].

على الرغم من خصوبة تربة السهل الرسوبي الا انها تعاني من خطر الملوحة الراجع الى تكرار عملية ري التربة وتعرضها للجفاف مدة طويلة وما ينتج عنه من تراجع وفقدان انتاجية التربة . تقدر مساحة التربة التي تعاني من خطر الملوحة بنسبة (٤٦.٩%) من مساحة السهل الرسوبي .

رابعاً _ المناخ :

مناخ العراق يمكن تسميته بالمناخ القاري (شبه المداري) ، فنظام الامطار في العراق يشبه نظام الامطار في مناخ البحر المتوسط . و يختلف توزيع معدلات الحرارة في العراق من منطقة الى اخرى ، اذ ان هناك تغيرات في مناخ العراق بين الصيف و الشتاء و الليل و النهار و الشمال و الجنوب ، كما تتباين حسب اقسام العراق الطبيعية ، وهذا ما يتضح من معدلات درجات الحرارة لشهر كانون الثاني ، اذ تبلغ (١٢م°) في البصرة الواقعة في اقصى الجنوب في حين تبلغ ٣م° في

السليمانية الواقعة في شمال الشرق العراق ، وتنخفض درجات الحرارة ليلا" في جميع ارجاء العراق بما في ذلك الاجزاء الجنوبية (٨).

وقد تسجل درجة الصفر المئوي لفترة محدودة ، ويزداد احتمال ذلك بالاتجاه شمالا" و لاسيما فوق قمم الجبال التي تنخفض معدلات الحرارة فيها اكثر ما هو دون الصفر المئوي في بعض ايام الشتاء (٩).

ويعد التباين في معدلات درجات الحرارة قليلا" في عموم العراق ، اذ سجلت معدلات عالية في المناطق الجبلية التي تتمثل فيها المناخ المعتدل الرطب (مناخ البحر المتوسط) ، كما ان معدلات الحرارة العظمى و الصغرى لشهر تموز اكثر الشهور حرارة ، بأن الفروق طفيفة بين مدن العراق ، ففي محطة البصرة بلغت (٣٣م°) ، وفي السليمانية سجلت (٣٢م°) ، في حين سجلت في محطة الرطبة(٣٠م°) ، بينما بلغت معدلات درجات الحرارة العظمى في الموصل اعلى منها في البصرة ، اذ سجلت (٤٣م°) في الاولى ، و (٤١م°) في الثانية . ويعود ذلك الى ارتفاع الرطوبة النسبية بالنسبة للبصرة (١٠).

اما الامطار فقد تركزت في فصلي الشتاء و الربيع وتتصف بكونها قليلة بشكل عام ، والصيف جاف عموم الدولة . وهو بذلك يتبع نظام سقوط الامطار بأقليم البحر المتوسط ، اذ يبلغ معدل الامطار(٢٧٦) ملمترا" في عموم الدولة ، وهذا يعني ان ارض العراق لا تحصل على امطار متساوية المقادير ، اذ اقتصرت غزارة الامطار في جهاته المرتفعة الشمالية و الشمالية الشرقية اذ تصل كمية ما يسقط منها الى (١٠٠٠) ملمتر (١١) .

وتزداد في المرتفعات و تتناقص بصورة سريعة كلما اتجهنا جنوبا" فتصل الى اقل من ٣٠٠ ملمتر في اكثر من (٧٥%) من ارض العراق ؛ لذلك فأن اغلب مساحته تعد جافة نسبيا" حتى في ذروة موسم سقوط الامطار ، واكثر المناطق جفافا" هي الواقعة الى الجنوب من خط بغداد – الرطبة ، فأن مجموع الامطار السنوية فيها يقل عن ١٠٠ ملمتر وهي على العموم تتفاوت في طبيعة نظامها وشدة سقوطها والتوزيع السنوي و الكمية من سنة لاخرى . وهو ما انعكس على الزراعة ، اذ بدون

مصادر المياه الاخرى تكون الارض غير قادرة على اعالة اعداد متزايدة من السكان في العراق (١٢).

خامساً _ الموارد المائية :

وتنطلق اهمية دراسة الموارد المائية العراقية من كونها ترتبط بالأمن القومي العراقي ، فمسألة المياه واحدة وهي من اكثر المسائل اهمية بالنسبة للعراق ، اذ تشكل مسألة امنية استراتيجية تتعلق بحياة الدولة و استقرارها ، خاصة المياه السطحية التي تقع منابعها خارج حدود الدولة ، والتي تمثل المصدر الاساسي لموارد المياه العراقية ، المتمثلة بنهري (دجلة والفرات) و الامطار و المياه الجوفية ، و يعد نهري (دجلة و الفرات) اكبر نهرين في منطقة الشرق الادنى وثاني اكبر منظومة نهرية في الوطن العربي (١٣). يبلغ طول نهر دجلة الكلي (١٨٥٠ كم) مساحة الحوض الكلية (١٢٩,٦ ألف كم٢) ، وتبلغ كمية تصريفه الفعلي (١٥,٧٤٤ مليار م٣) ، يمد النهر العراق ب (٥٠ – ٤٩) مليار م٣ من المياه و بعد اقامت مشروع الكاب التركي اصبحت كمية المياه الواصلة للعراق (٣٧,٤) مليار م٣ . ويبلغ طول نهر الفرات (١١٦٠ كم) و مساحة حوضه (١٧٧,٦ ألف كم٢) وكمية تصريفه (٠,٦٧) مليار . (١٤).

وتشكل المياه الجوفية موارد مائية متجددة وتتوزع ضمن خمسة انطقه متمثلة في نطاق الجبال العالية، نطاق التلال ، نطاق السهل الرسوبي ، نطاق الجزيرة ، نطاق الهضبة الغربية . و تقسم المياه الجوفية الى نوعين الاول مياه جوفية متجددة و تقدر كمياتها ٣,٥ مليار م٣ سنويا" ، يتواجد منها ٩٣٠ مليون م٣ في نطاق الهضبة الصحراوية ، اما الباقي فيتحدد ضمن نطاق الجبال و التلال في شمال العراق . و الثاني مياه جوفية غير متجددة ولا يعرف مقدارها وتنتشر في معظم اقاليم العراق. ان كمية المياه الجوفية للاستخدام البشري في العراق (٢) مليار م^{٣} ، وتستخدم في زراعة (٥٠٠) ألف دونم ، وتشير الابحاث و الدراسات التي صدرت عن وزارة

الزراعة العراقية الى ان ما يستغل من المياه الجوفية في المنطقة الشمالية و الوسطى لا يتجاوز (٢٥%) من المخزون الفعلي (١٥).

المبحث الثاني

المقومات البشرية في العراق

تعد المقومات السكانية ذات اهمية كبيرة من خلال التأثير في تقدير الوزن السياسي واعطاء التقديرات المناسبة لقوة الدولة وابراز قيمتها السياسية ، فمعظم المشاكل السياسية والاقتصادية التي يعاني منها دول العالم تعود في حيثياتها الى العوامل البشرية ودورها فيها (١٦). اذ تعد ركناً اساسياً في حياة الدولة على مستوى البيئة الجغرافية الداخلية و الخارجية لها و انعكاسها على جملة المتغيرات الاقليمية و الدولية (١٧).

وعلى اثر ذلك سيتم تناول الموضوع من جانبين :-

اولاً- التركيب الديموغرافي (حجم ونمو السكان وتوزيعهم الجغرافي ، التركيب النوعي ، التركيب العمري التركيب الاقتصادي ، التركيب التعليمي).

ثانياً- التركيب الانثوغرافي (الديني ، القومي).

اولاً_التركيب الديموغرافي :

حجم السكان :

يعد حجم السكان من القواعد الثابتة التي تبرز قوة الدولة ومن المعايير الاساسية التي تقاس بها ميزان القوى و العلاقات الدولية و يتحدد مفهومه بعدد الافراد الذين يتواجدون في منطقة محددة ووقت معين ، دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، فالهدف هو الكم لا النوع (١٨).

وبغية الحكم على هذه الاتجاهات لابد من متابعة تطور الحجم السكاني في العراق ينظر جدول (١).

جدول رقم (١)

يوضح سكان العراق ومعدل النمو السكاني خلال فترة (٢٠١٥_٢٠٢١)

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوي
2015	35,212,600	3.3
2016	36,169,123	2.9
2017	37,139,519	2.5
2018	38,124,182	2.3
2019	39,127,900	2.3
2021	41,190,658	2.3

المصدر: بالاعتماد على المجموعة الاحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠٢١.

من تحليل جدول (١) نلاحظ هناك ارتفاع في حجم سكان العراق اذ زاد عدد السكان من (٣٥,٢١٢,٦٠٠) نسمة عام ٢٠١٥ ليصل الى (٣٨,١٢٤,١٨٢) نسمة عام ٢٠١٨ نسمة , ، فضلا" عن ذلك فقد سجل عام ٢٠٢١ زيادة في حجم السكان الذي بلغ (٤١,١٩٠,٦٥٨) نسمة . وبذلك يعد النمو السكاني في العراق مرتفعاً بالمقاييس العالمية فقد سجلت المدة ١٩٩٧ – ٢٠١٣ معدلاً للنمو يبلغ (٣%) ، اي يزيد على المتوسط في الوطن العربي و البالغ(٢.٨%) والدول النامية (٢.٢%)اذا ما تم استثناء مجلس التعاون الخليجي ، فأن العراق يفوق ما يناظره من بقية الدول العربية (١٩) .

يوفر الحجم السكاني الكبير للدولة دعماً لقوتها سواء أكانت الاقتصادية منها أم العسكرية ، فهناك علاقة وثيقة بين حجم سكان الدولة وبين قدرتها على توفير القوى العاملة لمختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية و توفير قوة عسكرية اثناء السلم و الحرب ، فالدولة ذات الحجم السكاني القليل تكون عاجزة عن رفد قطاعات الدولة المختلفة بقوة عمل كبيرة ، على العكس من ذلك الدولة التي تمتلك حجم سكاني كبير

لكن هذا لا يعني بالضرورة ان حجم السكان لدولة ما هو علامة على قوتها ؛ لان ذلك يتوقف على قدرتها بالتوفيق بين عدد السكان ومعدلات النمو و الزيادة فيه ومدى تجانسها وانطباقها على حجم الموارد المتيسرة في الدولة ومعدلات النمو الاقتصادي (٢٠) .

الكثافة السكانية :

و يقصد بها العلاقة بين عدد السكان ومساحة الارض التي يعيشون عليها و تعبر عن ضغط السكان على ما تقدم من المساحة من موارد مادية و احتمالات مستقبلية.(٢١) وبذلك فهي تتصف بكونها عنصراً متغير يتغير باختلاف زيادة السكان سنة بعد أخرى وتستخرج بقسمة عدد السكان على مساحة الدولة . هذا وقد لجأ الجغرافيون لعرض صور التوزيع السكاني الى العديد من الطرق والاساليب ، وكثيراً ما تكون الكثافة الحسابية مضللة فلا تعطي الا فكرة يسيرة عن مدى تركز السكان في الدولة او الاقليم ، لكونها لا تعبر عن العلاقة الوظيفية بين السكان و المساحة المشغولة ومواردها الطبيعية . حيث تبلغ الكثافة السكانية للعراق ٩٢.٤٥ شخص / km2 , فضلا" عن ذلك فأن هناك تباين في الكثافة السكانية على مستوى المحافظات في العراق و البالغة ١٨ محافظة فقد اتسم توزيع السكان بكونه غير منظم مع المساحة المتاحة .

فضلا" عن ذلك فأن هناك تباين في الكثافة السكانية على مستوى المحافظات في العراق و البالغة ١٨ محافظة فقد اتسم توزيع السكان بكونه غير منظم مع المساحة المتاحة . محافظة بغداد شكلت أعلى المحافظات في عدد السكان حيث بلغ عدد سكانها ٨ ملايين و٨٧٠ ألفا و٤٢٢ نسمة وبنسبة مقدارها ٢١ بالمائة من مجموع سكان المحافظات". وبينت الإحصائية أن "عدد الذكور في بغداد بلغ ٤ ملايين و١٢٣ ألفا ٦٢٦ نسمة بنسبة مقدارها ٥١ بالمائة من المجموع، بينما بلغ عدد الإناث فيها ٤ ملايين و١٢٣ ألفا و١٢٩ نسمة وبنسبة ٤٩ بالمائة." إلى أن محافظة نينوى احتلت المرتبة الثانية بعد بغداد من حيث عدد السكان وبنسبة سكانية تبلغ ١٠ بالمائة من مجموع سكان المحافظات، تليها محافظة البصرة بنسبة ٨ بالمائة، فيما احتلت محافظة

المثنى ترتيب الأقل عددا بالسكان حيث بلغ عدد سكانها ٨١٤ ألفا و ٣٧١ نسمة وبنسبة ٢ بالمائة" (٢٢) .

التراكيب السكانية :

١_التركيب العمري :

تتضح اهمية دراسة التركيب العمري للسكان من خلال تحديده للفئات العمرية المنتجة والتي تقع على عاتقها مسؤولية اعالة المجتمع من الناحية الاقتصادية ، بالإضافة الى انه يحدد اعداد القادرين على الحركة و الهجرة من الناحية الديموغرافية ، فضلاً عن تحديده للفئات الفعالة التي تكون قادرة على حمل السلاح من الناحية العسكرية .ويقصد بالتركيب العمري للسكان ، توزيعهم حسب فئات الاعمار المختلفة في مدة محددة . ولتغطية دراسة التركيب العمري تلجأ الى التصنيف الشائع للسكان اي حسب الفئات العمرية (٢٣) .

ان عدد السكان الشباب للاعمار (١٥-٢٤) سنة بلغ (٨) ملايين و(١٠٠)الف نسمة لسنة ٢٠٢٠ وقد شكلوا نسبة (٢٠٪) من مجموع السكان الكلي، وان فئة العمرية (١٥-١٩) سنة شكلت نسبة (١١٪) كم مجموع السكان الكلي، في حين شكلت الفئة العمرية (٢٠-٢٤)سنة نسبة (٩٪) من مجموع السكان الكلي.

ما يتعلق بالفئات العمرية للسكان فإن "فئة الناشطين اقتصادياً، هم السكان في سن العمل من (١٥. ٦٤) سنة، وكانت هي النسبة الأعلى بين الفئات العمرية، إذ بلغت (٥٦.٥٪) من مجموع السكان، تلتها فئة صغار السن بعمر (صفر-١٤ سنة) التي شكلت (٤٠.٤٪) من مجموع سكان العراق. وأشار أن" نسبة سكان كبار السن (٦٥ سنة) فما فوق، كانت هي الأقل بين الفئات العمرية، إذ سجلت ما نسبته (٣.١٪) فقط (٢٤) .

ان العراق يمتلك قوة بشرية كبيرة ، لاسيما و ان نسبة النشطين اقتصادياً وهي الفئة التي يقع على عاتقها مسؤولية الاعالة كانت اعلى و بشكل كبير مقارنة

مع الفئتين الاولى والاخيرة ، وهو ما يمنح العراق قوة جيوبولتيكية في امكانية توفير القوى العاملة او القوات المسلحة حالياً و مستقبلاً .

٢_التركيب النوعي :

يعبر التركيب النوعي للسكان عن نسبة الذكور لكل مائة من الاناث ، والتي تعني نسبة النوع . حيث لا يمكن دراسة اي تركيب سكاني لأية دولة من دون تناوله .

وتبرز اهمية دراسة التركيب النوعي للسكان في الاقاليم او الوحدات السياسية ، انطلاقاً من معرفة نسبة الذكور في سن العمل او الخدمة العسكرية ، فضلا" عن معرفة مدى مشاركة المرآة في الانشطة الاقتصادية المختلفة ، وما لذلك من انعكاسه على قوة الدولة ومستوى علاقاتها الخارجية (٢٥) .

حيث تبلغ النسبة ٥٠.٥% من الذكور، و٤٩.٥% من الإناث تبلغ هذه النسبة في العراق ٩٥ فيما تصل في المراكز الحضرية إلى ٩٣ وفي الريف١٠٠ ٠ تتأثر هذه النسبة عادة بالعديد من الظروف أهمها تعرض البلاد إلى الحروب الطويلة في العراق ،وهجرة الكثير من الشباب وتعرضهم إلى الحوادث المرتبطة بظروف الأمن المفقود بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ على وجه الخصوص. ومن الطبيعي أن هذه النسبة تختلف بحسب الأعمار ٠فالولادات تكون فيها الذكور غالبة وبنسبة ١٠٥ للذكور مقابل ١٠٠ للإناث لكن الكفة تميل لصالح الإناث عند أيام الولادة الأولى لزيادة وفيات الذكور من الأطفال عن الإناث ،إلا أن وفيات الإناث تزداد عند عمر الإنجاب ما لم تعادلها وفيات الذكور بسبب الحروب وبعد سن الإنجاب تعود وفيات الذكور بالتزايد مقابل تراجعها لدى الإناث فتتزايد المعمرات الإناث مقابل قلة المعمرين من الذكور (٢٦) .

على الرغم من امتلاك العراق قوة بشرية متمثلة بالفئة (١٥-٦٤)وهي الفئة الاعلى بالمقارنة مع الفئتين الاولى والاخيرة . الا ان حركة اللجوء التي بدأت من عام ٢٠١٥ واستقطاب المانيا لاعداد الشباب القادمين من العراق الى حدوث خلل في التركيب النوعي للسكان اذ ازداد عدد الاناث على عدد الذكور، كما ساهمت حركة اللجوء الى خسارة العراق عدد كبير من الفئة الشابة المحصورة بين (١٥-٦٤) .

شكل رقم (١)

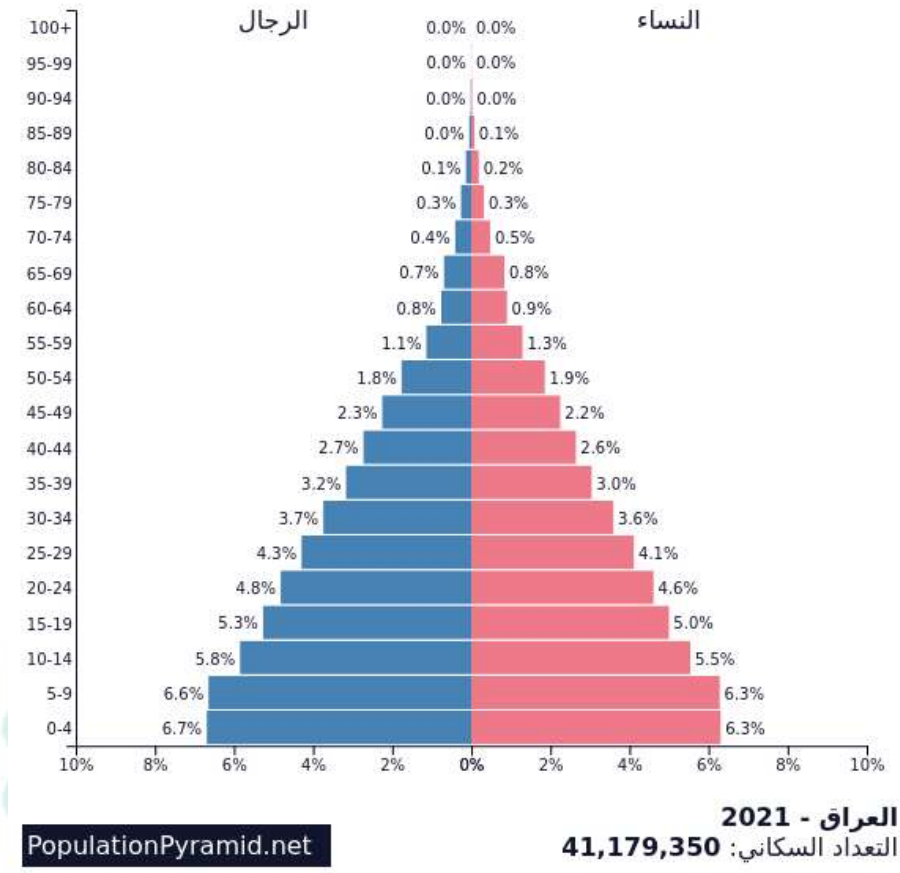

المصدر: www.populationpyramid.net/ar 2021

ثانياً_ التركيب الأثنوغرافي :

١_ التركيب القومي :

إن التجانس القومي لأي مجتمع له تأثير بارز في ترابط ذلك المجتمع و تماسكه ، يؤدي الى جسور التفاهم والتواصل مع الاخر في ظل وجود ارضية واسعة للتخاطب السلمي ، انما يقوي مبدأ التعايش السلمي بين السكان على اختلاف اثنياتهم و توزيعهم [27] .

تميز التركيب الاثني في العراق بالتنوع العرقي ، حيث يتواجد فيه كلاً من العرب والاكراد و التركمان والآشوريين و الكلدان ، اما فيما يخص الجانب الديني سنرى

المسلمين و المسيحيين والصابئة و اليزيدية و الكلدان ومن جهة اخرى هناك من يتخذ من اللغة هوية تمييزية وتحفظ لها ثقافتها الخاصة كالسريان (٢٨) .

إن القومية العربية هي اكبر القوميات فيه ويشكلون الغالبية العظمى من المجتمع العراقي نحو (٨٠ %) من مجموع السكان ، في حين توزعت باقي القوميات الاكراد (١٥ %) ، التركمان (٤ %) ، الاشوريين و الكلدانيين (١ %) .

إن التعددية القومية لا تشكل خطر اذا ما كان هناك انسجام و تفاهم مشترك ، لكن تتحول الى مصدراً خطراً فيما اذا فقدت تلك التعددية الشعور بالتضامن او فقدت الادراك في الانتماء الى الكل ، فظاهرة اللاتجانس داخل المجتمع تعزز ظاهرة العصبية القومية التي غالباً ما يعبر عنها على شكل اعمال عنف ، وتأخذ بعداً آخر المشكلة فيما دعمت تلك القومية من الخارج (٢٩) .

إن التعددية العرقية تمثل مصدر اضطراب و قلق يهدد استقرار العراق بسبب سلوك و تطلعات الاعراق للانفصال و الحكم الذاتي و العلاقات الشائكة بين هذه الاعراق من جهة و علاقاتها مع الحكومة العراقية من جهة اخرى .

٢_ التركيب الديني :

يعد الدين ظاهرة اجتماعية مهمة تحدد سلوك البشر فينعكس اثره بصورة او بأخرى على الخريطة السياسية للعالم .

التركيب الديني في العراق ينقسم على :

الإسلام : يعتبر الدين الإسلامى أكبر ديانة فى العراق من حيث عدد الأتباع، حيث يعتنقه ٩٧% من السكان: يمثل الشيعة أكثر من نصف السكان فى العراق وأغلبهم من العرب وبعضهم من الأكراد والفرس، ويشير وجود أضرحة أئمة وقادة الشيعة بالعراق إلى عمق التأثير الشيعى.

السنة : تبلغ نسبة العراقيين السنة أقل من النصف بقليل (٤٧%) ويتوزعون بين العرب والأكراد وبعض التركمان، ويتوزعون على ثلاثة مذاهب رئيسية هى الحنفية والشافعية والحنبلية.

المسيحية : ثانى ديانة فى العراق من حيث عدد الأتباع بعد الإسلام، وهى ديانة معترف بها حسب الدستور العراقى حيث يعترف بأربع عشرة طائفة مسيحية فى العراق مسموحا التعبد بها.

الإيزيدية : يعيش اليزيديون فى جبل سنجار شمال العراق، وينتمون إلى الأديان القديمة، وتعرض اليزيديون لاضطهاد على يد العثمانيين فى عهد السلطان سليمان القانونى، وهم أكراد، وبلغ عدد اليزيديين عام ١٩٧٧ أكثر من مائة ألف، ولديهم مركز ثقافى اجتماعى فى دهوك شمال العراق.

الصابئة المندائية : من أقدم الديانات التوحيدية فى العراق، هاجر المندائيون من فلسطين إلى العراق بعد وفاة النبى يحيى بسبعين عاماً؛ واستقروا فى جنوب العراق فى محافظة ميسان. ويؤمن الصابئة بعدد من الأنبياء وهم: آدم، شيت بن آدم، سام بن نوح، زكريا، يحيى بن زكريا، وكتابهم الدينى المقدس المنزل عليهم يسمى (الكنزا ربا) أى الكنز العظيم .

خارطة رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للتركيب الدينـي في العراق

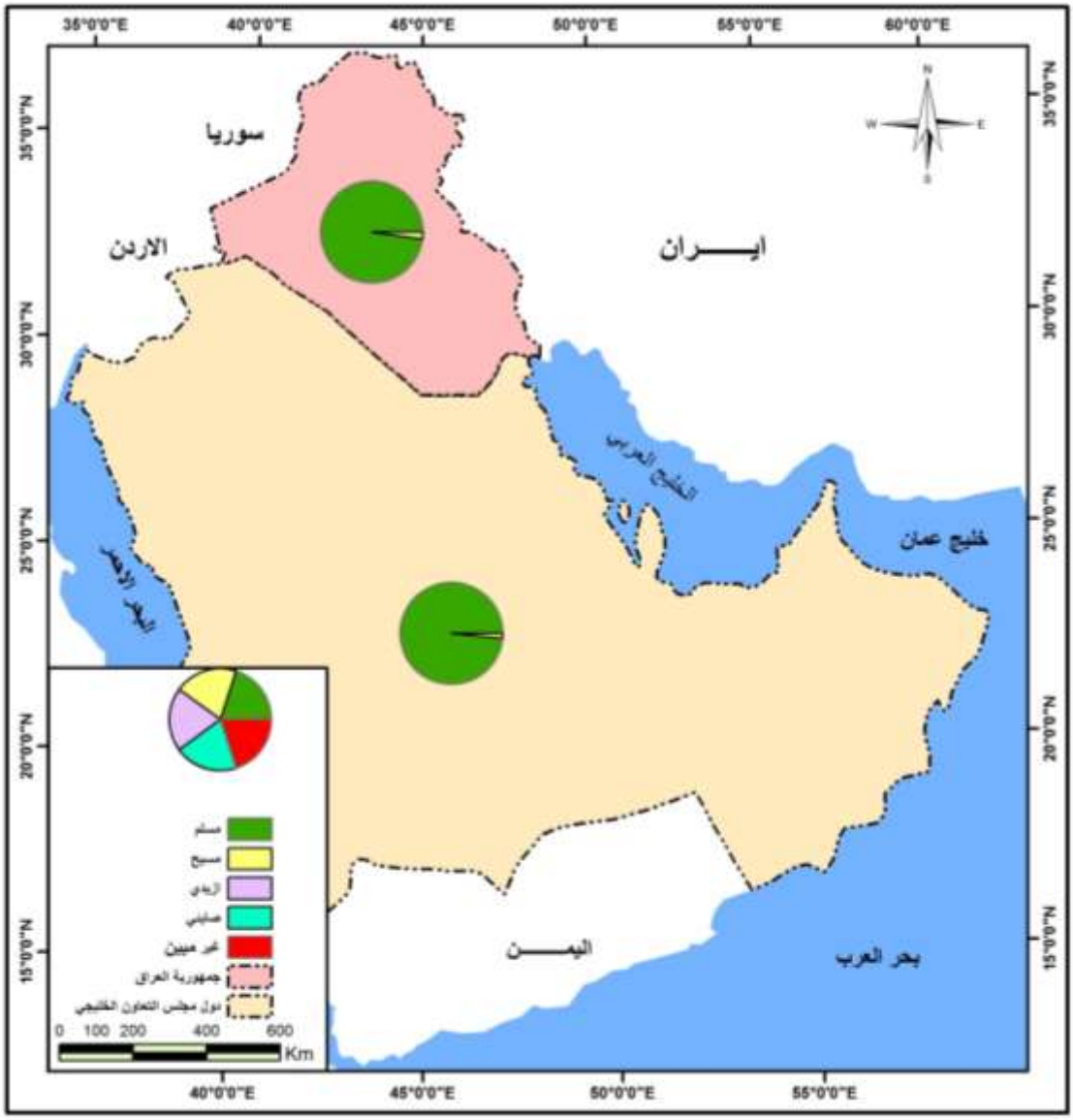

المصدر: بالاعتماد على :

١- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية ٢٠١٣.

٢- الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، البيانات الاحصائية لعام ٢٠١٣.

المبحث الثالث

المقومات الاقتصادية في العراق

تتمثل المقومات الاقتصادية للعراق في الزراعة والصناعة والموارد المعدنية والتجارة والنقل والتي يمكن من خلالها تحديد مدى القوة الاقتصادية للدولة، التي يأتي في مقدمتها :

اولاً _ الزراعة :

يعتبر العراق من الدول ذات الإمكانات الزراعية الكبيرة ،نظراً لما يمتلكه من أراضي زراعية واسعة نسبياً، وتوفر موارد مائية، بالإضافة إلى تنوع المناخ والتضاريس الأرضية، مما يسمح بإنتاج مختلف أنواع المحاصيل الزراعية [٣٠] .

ولكن حصول تغيرات واسعة وكبيرة على الخريطة الزراعية في العراق وعلى شكل وأنماط الإنتاج الزراعي ولاسيما بعد مرحلة الحرب مع إيران وبعدها مرحلة الحصار الاقتصادي الذي فرض بعد أحداث ١٩٩١، أفرزت تلك الظروف مبدأ الاعتماد على الذات، من خلال توطن بعض المحاصيل الإستراتيجية في هذا القطاع الأساسي [٣١] .

إلا أن الحروب التي خاضها العراق والتي تعتبر عاملا أساسياً أدى إلى إلحاق الضرر في قطاع الإنتاج الزراعي وعلى الرغم من ذلك فإن ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية في العراق تدل على القوة الاقتصادية زراعياً مما يرفع من قدرتها على الاكتفاء الذاتي والتصدير وتحقيق أمنه الغذائي، لأن اتساعها يعني زيادة القابلية على الإنتاج الزراعي، وبالتالي تنعكس قوة الاقتصاد على قوة الموقع الجغرافي .

إذ تصل نسبة الأراضي الزراعية فيه إلى أكثر من(٥٠٠،٠) ألف هكتار ،من مجموع المساحة الكلية للبلد والبالغة (٤٣،٧٣٧) ألف هكتار، أي بحدود(٣٦%) ولكن ما يمكن استغلاله من الأراضي القابلة للزراعة لا يزيد عن (٢١،٦%) من تلك المساحة ،مما يعني أن العراق يمتلك احتياطي أكبر من الأراضي الزراعية غير

المستغلة وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حجم القدرة الزراعية لذلك الموقع حاليا (٣٢) .

أما الجانب الأخر من الإنتاج الزراعي فيتمثل بالإنتاج الحيواني، إذ تميز العراق بثروة حيوانية كبيرة ، إذ كان العراق وإلى وقت قريب قبل عام (٢٠٠٣) مصدراً للحيوانات الحية ، إلا أن زيادة القوة الشرائية وزيادة معدلات النمو السنوي للسكان خلال السنوات الأخيرة أدى إلى ارتفاع كميات الاستهلاك، فأصبح العرض غير قادر على تلبية الطلب على تلك السلع . بلغ أنتاج الحليب (٦٣٠) ألف طن، و(٥٠) ألف طن من بيض المائدة، ومن اللحوم (٧٨) ألف طن (٣٣) .

وبناء على ذلك فإن العراق يمتلك قوة جيوبولتيكية متمثلة بما يحتويه موقعه من مقومات للإنتاج الزراعي.

ثانياً _ الصناعة :

يعد قطاع الصناعة عنصراً أساسياً في القوة السياسية، إذ تمثل الصناعة المتطورة اليوم قاعدة من قواعد التقدم السياسي والاقتصادي وركناً أساسياً من أركان الاستقلال السياسي وإن قطاع الصناعة في العراق لم ينل الأهمية التي يستحقها، لذلك بقي يعاني من المعوقات والسلبيات التي تؤثر في مسيرة تطوره وعلى تحقيق الأهداف التي ينبغي تحقيقها فالعراق كما هو معلوم يمتلك ثروة ضخمة من النفط، أي حوالي (١١%) من مجموع احتياطي النفط في العالم (٣٤) .

إن العراق يمتلك المقومات الأساسية لقيام صناعات متطورة اعتماداً على تلك الثروة، على الرغم من أن أنتاجه يصدر إلى الخارج على هيئة نفط خام ، بقي أنتاج النفط وحتى وقت قريب مهملاً تضيع هذه المادة الحيوية التي يمكن أن تنمي عدداً هائلاً من الصناعات الحديثة وذات القدرة على تغيير الهيكل الصناعي المتخلف فيه ولعل أبرزها الصناعات البتروكمياوية إذ تعدَ صناعة النفط من أهم الصناعات الموجودة في العراق إذ تساهم مساهمة فعالة في إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ,فالعراق أقل نمواً صناعياً إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي(١،٥%). (٣٥) .

أن الموقع العراقي يحتوي على أهم مورد طبيعي ومقوم اقتصادي وما يجنيه من ثروات يستطيع من خلاله النهوض بالواقع الصناعي ويفعل دور هذا القطاع إلى جانب القطاع الزراعي فإن أستطاع العراق من بناء صناعة اقتصادية متطورة تخفف من تبعية الخارج مما يفضي إلى استقلالية القرار السياسي العراقي، ومن ثم الدخول بقوة في التكتلات الاقتصادية والسياسية مع تلك الدول ومدخلاً اقتصادياً لدوره الاستراتيجي بالنسبة لها اعتماداً على ذلك القطاع المتطور.

نستنتج من ذلك أن الثروة النفطية أهم عامل اقتصادي ،فامتلاك العراق ودول المجال الآسيوي لهذا العامل يمكنهم من الدخول في أطار تعاون مشترك لتطوير القطاعات الإنتاجية النفطية وتشكيل منظمات اقتصادية والتنسيق في مجال السياسات النفطية لاسيما في أطار منظمة أوبك، وبالتالي دخول العراق في ميدان اقتصادي يكون فيه القوة الجيوستراتيجية المؤثرة في الأسواق العالمية إلى جانب دول المجال الآسيوي، وهذا ما حدث فعلاً بعد عام ٢٠٠٣، حيث تم أنشاء خط (نابوكو) لنقل الغاز الطبيعي من الحقول الشمالية ليرتبط مع دول المجال الآسيوي التي تمتلك احتياطي كبير منه ،وبوصفه الطرف المكمل لخط نابوكو الذي تمده دول المجال الآسيوي الجديد والعراق بالغاز الطبيعي الذي يغذي تركيا وأوربا، وبالتالي خلق قوة اقتصادية للموقع العراقي موازنة لنظيرها الآسيوي الجديد.

ثالثاً _ الموارد المعدنية :

لاشك في أن المعادن بكافة أنواعها تعد أحد المعايير المهمة في تحديد قوة الدولة ووزنها السياسي لمساهمتها في تكامل قوتها القومية، فهي تتمتع بمزايا عدة من كونها سلعة إستراتيجية لها خطورتها في وقت السلم والحرب على السواء، لذا أصبحت محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم اليوم (٣٦) .

يعد العراق من المناطق المهمة في أنتاج الثروات المعدنية المهمة ولاسيما الثروة النفطية والغاز الطبيعي، فضلاً عن الفحم والكبريت ومساهمتها في الإنتاج القومي والتجارة الخارجية، مما جعل هذه الثروة تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد .

فالعراق يمتلك ثروة معدنية كبيرة أنتاجاً واحتياطاً ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن وجود كميات كبيرة من ترسبات الكبريت وكذلك الفوسفات التي يقدر احتياطها بحدود(١٥-٢٠) مليار طن (٣٧) .

فضلاً عن احتوائه على معادن أخرى كالحجر الملون والرخام والرمال التي تستخدم في صناعة الزجاج، ولكن يبقى النفط المقوم الأساسي للاقتصاد العراقي، إذ يمثل (٩٠%) من صادراته كما تعتمد علية القطاعات الأخرى من خلال استثماره في تطوير تلك القطاعات. وفي الوقت نفسه يعد الدافع والمحفز للأطراف الإقليمية والدولية لتحجيم وتعطيل دور الموقع العراقي ومنعه من توظيف تلك الثروة في تفعيل دوره الإستراتيجي من خلال سياسته الخارجية، لأن تلك الأطراف تخشى من أن يكون العراق قطباً اقتصادياً يقف عائقاً أمام مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، لذلك تم احتوائه لمدة طويلة ومنعه من استثمار هذه الثروة، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ وانفتاح العراق على المحيط الإقليمي والدولي أخذ في استثمار وتطوير تلك الثروة بما يحقق للعراق وزناً جيوبولتيكي وخير دليل على ذلك مشروع نابوكو ومشروع الخط السوري .

رابعاً _ التجارة :

تعتبر عملية التجارة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ، ومع أتساع التجارة الدولية وازدياد أهميتها في حياة الشعوب ورغبة الدول الكبرى في أحكام سيطرتها الاقتصادية والتجارية كبديل للاستعمار العسكري المباشر الذي كان يمثل أعباء مالية وبشرية على الدول، مما تضطر تلك الدول إلى الاعتماد على العالم الخارجي للحصول على السلع والمواد الغذائية من دول الفائض لسد عجزها ، وعلى وفق هذه الآلية فإن العديد من دول العالم وظفت تجارتها واستخدمتها كسلاح للضغط على دول العجز من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة ولاسيما في أوقات الحروب والأزمات [٣٨] .

وبالنسبة للعراق ، فاقتصاد العراق يعرف بأنه أحادي الجانب باعتماده على مادة أولية في دخله القومي وتجارته الخارجية مما يؤدي إلى ضيق قاعدة العرض

الكلي لديه، إذ تشكل الصادرات النفطية نسبة عالية من بين البضائع المصدرة إلى الخارج، ومعظم الصادرات غير النفطية تتكون من المنتجات الحيوانية والزراعية التي تصدر إلى الخارج [٣٩] .

ولكنها انعدمت بعد عام ٢٠٠٣ لتصل نسبتها إلى (٠،١%) من صادراته الخارجية، في حين بلغت نسبة وارداته من تلك المنتجات إلى(٧،٩%)، مما أدى إلى ضيق القاعدة للاقتصاد العراقي والاعتماد المتزايد على الأسواق الخارجية في تجهيز السلع الغذائية والتجهيزات العسكرية ، مما يعني تراجع غير مخطط في الاستيرادات والصادرات الذي يؤثر بلا شك على مستوى قوة النشاط الاقتصادي مستقبلاً، فالعراق بسبب الإحداث التي شهدها أدت إلى هجرة أغلب المستثمرين منه إلى تلك الدول ولاسيما إلى كازاخستان .(٤٠) مما أدى إلى ركود في تجارة العراق غير النفطية مع دول المجال الآسيوي .

خامساً_ النقل والمواصلات :

تزداد أهمية النقل بالنسبة للسياسة كلما ازدادت أهمية المكونات الطبوغرافية في تلك الدولة وبذلك يكون للنقل تأثير جذري في السياسة .[٤١] لأن تطور شبكات النقل وأتساع أفق خدماتها كان سبباً في تحقيق الوحدة والاتصال بدلاً من العزلة والانفصال ، لذا عد النقل من العوامل المهمة التي تؤثر في القوة السياسية للدولة وعلى قوة نسيج الدولة الواحدة .[٤٢] إلا أن أهمية النقل من الناحية السياسية تكمن في أن الدولة تمتلك وسائط نقل متطورة تكون قادرة على بسط نفوذها السياسي على جميع أراضيها ومن ثم حمايتها من الاعتداءات الخارجية والداخلية ، وبالنسبة للعراق فإن قطاع النقل والمواصلات يشتمل على النقل البري والبحري والجوي، فالنقل البري يشتمل على النقل بالسيارات وسكك الحديد، ففي العراق يعتبر النقل بالسيارات من أكثر وسائل النقل انتشاراً فهي تسير بمحاذاة الأنهار أو روافدها وتفرعاتها ،مما يعني قدرة السيارات على الوصول إلى جميع مدن العراق وقراه، وبالتالي تمتع العراق بشبكة كبيرة من الطرق المعبدة والترابية التي تربط جميع مدنه بمراكزها، وبالإضافة إلى دور طرق النقل

بالسيارات في العراق ، كونها تخدم النقل الداخلي. إلا أن نهاياتها تكون بدايات لطرق خارجية تربط العراق بالدول المجاورة ومن ثم بدول المجال الآسيوي الجديد.(٤٣)

خطوط نقل سكك الحديد في العراق لم تصل إلى القدرة التي تحقق الربط بين جواره العربي وبين تلك الدول،وهذا يعود إلى الإحداث التي مر بها العراق،لكن بعد عام ٢٠٠٣أخذت أهميتها تزداد، لتزيد معها أهمية موقعه الجغرافي،ولاسيما بعد افتتاح مشروع (القناة الجافة) الرابط لمنطقة الشرق الأوسط.

في حين تميز النقل المائي في العراق بضعفه أو شبه انعدامه بسبب عدم صلاحية نهري دجلة والفرات للملاحة بينما تميز النقل البحري بنشاط عالي في شط العرب والخليج العربي وهما منفذ العراق البحري ومنفذ جواره (تركيا ودول المجال الآسيوي الجديد) نحو الخليج العربي والمحيط الهندي.

المبحث الرابع
النظام السياسي في العراق

سياسة العراق تجري في إطار جمهورية برلمانية ديمقراطية فيدرالية ممثل. وهو نظام التعددية الحزبية حيث تمارس السلطة التنفيذية من قبل رئيس الوزراء لمجلس الوزراء بصفته رئيس الحكومة، فضلا عن رئيس العراق، وتناط السلطة التشريعية في مجلس النواب العراقي ومجلس الاتحاد العراقي (٤٤) .

يعاني العراق منذ العام ٢٠٠٣ أزمة في النظام السياسي تحول دون استقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي، فمن الأساسيات المفترضة للنظم السياسية بعامة، وجوب امتلاكها لأدوات تضمن لها التكيف مع المواقف الطارئة، وتمكنها من إيجاد الحلول الناجعة لمواجهة تلك المواقف، وتمنح الأنظمة القدرة على الاستمرار، ومنع أي تداعيات من إرباك النظام وفواعله الرئيسيين. ومن بديهيات النظم أن الأعراف السياسية والدساتير والقوانين النافذة والهياكل المؤسساتية والسلطات هي الكوابح الرئيسية لمنع تصدع النظام.

اتسمت الحياة السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ بشمولية (دينية، مذهبية، قومية) تنافسية، وفي بعض الأحيان تكون إقصائية، حكمت النظام السياسي، وبدلاً من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي يضمن التداول السلمي للسلطة، ويحمي الحقوق، ويرسخ دولة المواطن، ظهر استبداد الأحزاب الدينية كواحد من أخطر أنواع الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر. هكذا تجاهل النظام السياسي الشمولي مفهوم حيادية المؤسسات في الأنظمة الديمقراطية، حيث تكون الدولة محايدة بين جميع الطبقات، والأديان، والمذاهب، والأعراق، والقوميات، والثقافات، والعشائر، وعدم التدخل في شؤون الأحزاب السياسية، وضمان العدالة في المشاركة وفي الحق باختيار الاتجاهات السياسية والفكرية ضمن دولة مدنية ديمقراطية[٤٥].

يعيش النظام السياسي العراقي حالياً أزمة معقدة على المستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما أدى إلى اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية في مراحل زمنية مختلفة أوصلت البلد إلى حافة التقسيم، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والإعمار للنهوض بالواقع العراقي، الأمر الذي عمّق أزمات النظام السياسي، إذ أصبح مُعرض لانهياره كدولة مع عدم وجود استراتيجيات ناجعة للوصول بالدولة إلى حافة البناء من جديد.

هناك الكثيرمن المؤشرات السياسية الدالة على فشل النظام السياسي في العراق: [٤٦]

١_ وأخطرها إحلال منطق وعقلية المكونات بدالً من منطق الوحدة الوطنية ، و ازد خطورة ذلك بجعله في إطار دستوري حيث اعتمد دستور عام ٢٠٠٥م على هذا المنطق المكوناتي، فاختزل الدولة بمجموعة من الهويات المذهبية والقوميات العرقية على جعلها فاعلة وفقاً للمادة الثالثة من الدستور، وعمل على جعلها باقية في البنية السياسية من خلال نظام المحاصصة الطائفية في السلطات الثالث، فأسهم ذلك في تكريس هذا النظام، ولم يكن هذا الدستور إلا غطاء

قانونيا مدنياً لنظام المحاصصة الذي أحدثه بول بريمر الحاكم الامريكي للعراق بعد الاحتلال حين وضع المحتل ما يسمى بمجلس الحكم .

٢_ الفشل في إرساء دولة المؤسسات: فلم يستطع النظام السياسي بعد الاحتلال في بناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة، وفي هذا مؤشرات مرتبطة بعدم قدرته في التوزيع العادل للثروة والموارد، والفشل في حفظ حقوق الانسان وتكريس الديموقراطية ، والعجز في تحقيق التداول السلمي للسلطة، فعكس ذلك خلالً بنيويا أسسً للفوضى السياسية، وعسكرة المجتمع وجعله في دائرة مستديمة من الخوف وفقدان الامن، وكان مآل ذلك كله الصراع في النظام السياسي حول مواقع المسؤولية في البلاد، ليس لأجل الإصلاح وإنما للهيمنة والاستحواذ ، ودخل العراق بالفعل نفق الصراع على مراكز النفوذ والسلطة والمال بدالً من الشراكة السياسية.

المؤشرات الاقتصادية :

عمل الاحتلال الأمريكي عام 2003 م في إحداث بيئة مناسبة للفساد فوفر المزيد من الفرص للمفسدين، كما أحدث فجوة كبيرة بين المؤسسة الرقابية والإنفاق مما سهل للتوسع في المنظومة غير النظامية في الاقتصاد، وكان ارتفاع سعر النفط عاملاً مساعداً في ظل تشتت المنظومة الرقابية، والاختراق من قبل رئاسة الوزراء للتشريعات والقوانين المالية وتكييف المصارف الأهلية لتكون أغطية للفساد وقنوات له، وقد ساعد في ذلك كله طبيعة النظام السياسي بعد الاحتلال القائمة على المحاصصة الطائفية وتسيد المصالح الضيقة على مستوى الطائفة والقومية والفئوية والحزبية .. في غيرها، مما أسهم بشكل فاعل في فشل السياسات الاقتصادية الدالة على فشل النظام السياسي .[٤٧] إن فشل السياسات الاقتصادية الحكومية انعكس سلباً في تماسك الاقتصاد العراقي، وقد تمثل هذا الفشل في غياب الاستثمار للموارد المالية والاقتصادية والبشرية والطبيعية التي ينعم بها العراق، وانعكس الفشل في عدد من المجالات التي وثقتها تقارير دولية ومحلية :

١_فشلت الحكومة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العام والمختلط والخاص بالشكل الذي يدعم الاقتصاد السلعي الإنتاجي، وبقيت المشاكل التي كان العراق يعاني منها منذ عقود من الزمن ومنها ثقل القطاع العام ومؤسساته التي بدت عبئاً على الحكومة منذ ثمانينات القرن الماضي، وكذلك فشلت الحكومة في تنشيط القطاع المختلط وترصين دوره في الاقتصاد فيما أهملت القطاع الخاص وتنظيمه.

٢_فشلت الحكومة في تأسيس صناديق استثمارية سيادية لتوظيف الموارد المالية الفائضة في الوقت الذي كان يمثل فرصة للعراق فيما عجزت الحكومة عن التنظيم المحاسبي والرقابي وغابت التقارير التي تفصح عن الأداء المالي والحكومي في ظل التداخلات السياسية التي أضاعت هيبة المؤسسات المستقلة وعلى أ رسها البنك المركزي العراقي. فشلت الحكومة في توثيق مواردها المالية والعقارية و في تطبيق قانوني التعرفة الكمركية والضرائب على الدخل والعقار والتركات وفشلت الحكومة العراقية من السيطرة على منافذها الحدودية والتي تربط العراق بدول الجوار العراقي والتي تمر منها معظم استيرادات العراق.

المؤشرات الأمنية :

إن نجاح أي نظام سياسي مرهون بأدائه في الحفاظ على بنية الدولة ومؤسساتها الفاعلة ووحدة المجتمع السياسي بأطيافه ومكوناته المختلفة إن وجدت وقيامه بمتطلبات المواطن مما يمس معيشته وأمنه، وهما ركنان لا بد منهما لضمان مسار أي نظام، وغني عن القول عند الحديث عن المشهد العراقي فيما يرتبط بمسار نظامه السياسي ومدى تحقيقه لهذه المقومات الحافظة له أنه مشهد فاقد لوحدة منظومته السياسية والأمنية وما يرتبط بها من مقومات منذ أول لحظات الاحتلال الأمريكي عام 2003م، فقد ولدت بعده دولة عانت ولاتزال من ضعف هيكلي، مرجعه عصف إدارة الاحتلال بأجهزة الدولة السابقة ومؤسساتها.(٤٨).

آلاف الشباب هاجروا العراق، لأسبابٍ مختلفة كثيرة، سواء من جحيم الحرب أو من الفقر والبطالة، أو من خوف وتهديد، والبعض منهم ليس عاطلاً عن العمل، بل هم من أصحاب الاختصاصات النادرة في مجال الطب والهندسة وعلوم أخرى كثيرة أثروا

بها الدول التي منحتهم حق اللجوء والحياة، فبعد اتساع حالة الفقر منذ تسعينيات القرن المنصرم وزيادة نسبة الفقراء ما بعد العام ٢٠٠٣، تزايد عدد المهاجرين الى أرقامٍ كبيرة لم تلتفت إليها الدولة ولم تجد سبلاً لمعالجتها وعدتها حالة طبيعيَّة أو واقع حال لا بُدَّ منه وسط الظروف الحاليَّة التي تعيشها البلاد،

فعدم الاستقرار السياسي والأمني ينعكس بشكلٍ سلبي على الاقتصاد في العراق وهو أحد الأسباب الرئيسة للهجرة، حالة الفوضى والتوتر العميق الذي يعيشه المواطنون بسبب الاضطرابات والتوترات السياسيَّة بين مختلف الأحزاب الحاكمة والاشتباكات العسكريَّة المستمرة مع العصابات الإرهابيَّة وارتباك الواقع الاقتصادي بين فترة وأخرى، كلها أسبابٌ تثير المخاوف وتدفع بشباب وأسر للهجرة خارج البلاد،.(٤٩)

تنامي هذه الظاهرة أصبح بحاجة الى ترسيخ مفاهيم السلم وإعـادة تفعيل النظام المؤسساتي المستند الى قوة القانون، وإحياء مبدأ المواطنة الصالحة والمساواة بين جميع أفراد الشعب بعيداً عن (الوساطات) و(الرشاوي) التي أثرى منها الكثيرون من متنفذين وسماسرة احتكروا مؤسسات الدولة لمصالحهم الشخصية، فالبقاء على استمرار البطالة وهشاشة الاقتصاد مع استمرار حلول الترقيع ستزيد الواقع المأساوي للعراق وستنتج عنها عواقب اقتصاديَّة وخيمة، يظن المتنفذون وأصحاب الأموال بأنهم في مأمن منها.

ولا بُدَّ من معالجة هجرة الشباب والكفاءات العلميَّة لأنها ستجعل من العراق دولة تنتقصها الخبرات في جميع المجالات، وليس من الصحيح فرض قيودٍ وقوانين تحدُّ من حريَّة الناس في سفرهم بحجة منع الهجرة، بل الصحيح أنْ تكون هناك امتيازات وفرص تجذب الشباب لتحقيق طموحهم المشروع في الحياة، وتكوين بيئة جاذبة يسعى إليها الجميع، فليس من السهل على أيٍ منا أنْ يهاجر الى بلاد الغربة وبلده يعيش حالة رخاء ورفاهيَّة، وبغض النظر عن موضوع الهجرة، فإنَّ مشكلات البطالة ستؤدي الى اتساع عالم الجريمة، وستتوسع مهن وظواهر أخرى كثيرة مرافقة لاستمرار تضخم حجم البطالة أهمها انتشار تجارة المخدرات التي اكتسحت أغلب المدن العراقيَّة.

هوامش البحث:

1.) Republic of Iraq , ministry of irrigation , general scheme of water resources and land development in Iraq stage 11 volume 1 natural conditions book 7 climate and water resources , Moscow – Baghdad , 1982 , p18 .

٢. صلاح حميد الجنابي و سعدي علي غالب ، جغرافية العراق الاقليمية ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ص٤٨ .

٣. صلاح حميد الجنابي و سعدي غالب ، مصدر سابق ، ص١١

٤. حمد عبد المجيد عبد الباقي ، الاهمية الجيوستراتيجية للعراق و اثرها في بناء قوته الدولية ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٩

٥. محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية اسس و تطبيقات ، مكتبة الانكلو المصرية ، ١٩٧٨، ص٨٥

٦. ابراهيم شريف و علي شلش ، جغرافية التربة ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٨ .

٧. خليل العيسى ، معالم اصلاح التربة العراقية ، المنظمة الوطنية للمجتمع المدني ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٧.

٨. علي حسين شلش ، القيمة الفعلية للامطار و اثرها في تحديد الاقاليم في العراق ، مجلة كلية الاداب ، العدد ١٠ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص٥٤

٩. خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص٤٨ .

١٠. عبد الزهرة علي ناجي الجنابي ، المناخ في العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٢

١١. عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافية المناخية و النباتية ،ط٩ ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص٢٣٠.

١٢. حنان عبد الكريم الدليمي ، محاضرة عن المناخ و الاقاليم المناخية في العراق ، كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، ٢٠١٣/١٠/٢٤.

13. Escwa, Assessment of legal aspects of the management of shard water resourcesin escwa region N.Y united nation , 2002 , p144

١٤. هاشم السامرائي ، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي و الاطماع الصهيونية ، سلسلة آفاق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، عدد ٢٥ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص١٤٨.

15. www.zeraa.gov.iq/index.php?name=efadatmntsbeen

١٦. نافع القصاب ، الجغرافية السياسية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، ١٩٨٠ ، ص٥٨ .

١٧. فهد مزبان خزار الخزار ، اثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الايرانية – السعودية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ، ص٤٩ .

١٨. عباس فاضل السعدي جغرافية السكان ، الجزء الاول ، مديرية دار الكتب و النشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢٩ .

١٩. رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر ، نمو السكان في العراق و العوامل المؤثرة فيه (١٩٩٧ – ٢٠٠٧) ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، جامعة بابل ، ٢٠١١ ، ص٦٣٣.

٢٠. زهراء عباس هندي,العلاقات العراقيه _الخليجيه , دراسة في الجغرافية السياسية ,جامعة للبصرة , كلية التربية للعلوم الإنسانية ,٢٠١٣,ص٧٣.

٢١. فوزي عبيد سهاونة وموسى عبود سموحة ، جغرافية السكان ، ط٢ ، دار الاوائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٤٧ .

٢٢. بالاعتماد على المجموعة الاحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠٢١.

٢٣. باسم عبد العزيز عمر العثمان ، سكان دول الساحل الغربي للخليج العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ ، ص٣٠٨ .

٢٤. بالاعتماد على المجموعة الاحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠٢٠.

٢٥. زهراء عباس هندي,العلاقات العراقيه _الخليجيه , دراسة في الجغرافية السياسية ,جامعة للبصرة , كلية التربية للعلوم الإنسانية ,٢٠١٣,ص ٨٨

٢٦. سرحان نعيم الخفاجي ,جغرافية العراق , جامعة المثنى , كلية التربية للعلوم الإنسانية ,٢٠٢٠, ص ١٥

٢٧. سلمان الظفيري مقال بعنوان التركيبة السكانية للمجتمع aman@Ntlwod.com

٢٨. محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية منظورها المعاصر ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٥٢٨ – ٥٣٠.

٢٩. سليم مطر ، جدول الهويات – عرب اكراد وتركمان وسريان و يزيدية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٥٩ .

٣٠. عبد السلام أحمد خليفة، تطور القطاع الصناعي الخاص في العراق ودوره في عملية التنمية الصناعية , رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص٣٤.

٣١. خالص عبد الجبار عبد الرحمن، السياسات الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحصار، رسالة ماجستير , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤، ص٩.

٣٢. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج المحاصيل والخضروات، ٢٠٠٦،ص١.

33. www.fao.org/world/regional/REU/statistics –en–htm

٣٤. إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، دار الرسالة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ،١٩٧٦، ص٦-٧.

٣٥. مصدر سابق, عبد السلام أحمد خليفة، تطور القطاع الصناعي الخاص في العراق ودوره في عملية التنمية الصناعية، رسالة ماجستير ,كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٣.

٣٦. صباح محمود محمد، البعد الجيوبولتيكي للموارد المعدنية، مجلة كلية التربية، العدد(٣)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٣، ص٥.

٣٧. مصدر سابق, عبد السلام أحمد خليفة، تطور القطاع الصناعي الخاص في العراق ودوره في عملية التنمية الصناعية، رسالة ماجستير ,كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ٤١.

٣٨. محمد مكرد ثابت عوض الصلوي، الصناعة التحويلية في اليمن، رسالة ماجستير ،كلية
الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص٢٩.

٣٩. عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد،٢٠٠٩،ص٢٣٧.

٤٠. جمهورية العراق ،وزارة التجارة العراقية،دائرة العلاقات الخارجية،قسم دول أسيا الوسطى،ملفات خاصة عن العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية كازاخستان،بتأريخ ٢٠٠٩/١١/٦.

41. Wolfe I. Roy , Transportation And Politics, New Jersey, With out Date, p.p 20-21

٤٢. سعدي علي غالب ، جغرافية النقل والتجارة، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٧٧، ص٥٠-٥١.

٤٣. حميد غالب عجيل السكيني، تطور النقل بالسيارات في العراق ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص٣٢.

44. ar.m.wikipedia.org/wikwww/

45. www.orsam.org.tr/ar/2003-sonrasi-irakta-siyasi-sistemin-krizi

٤٦. سراب جبار خورشيد, الاخفاق السياسي في العراق و أثره على المجتمع , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية العراق ,٢٠٢١. ص٦ .

٤٧. مصدر سابق, سراب جبار خورشيد, الاخفاق السياسي في العراق و أثره على المجتمع , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية، العراق ,٢٠٢١. ص٧

٤٨. مصدر سابق, سراب جبار خورشيد, الاخفاق السياسي في العراق و أثره على المجتمع , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية، العراق ,٢٠٢١. ص ٨

49. www.ina.iq/135522--.htm

قائمة المصادر :

اولاً_ الكتب والاطاريح :

١_ ابراهيم شريف و علي شلش ، جغرافية التربة ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٥.

٢_ ابراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، دار الرسالة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ،١٩٧٦.

٣_ باسم عبد العزيز عمر العثمان ، سكان دول الساحل الغربي للخليج العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة .

٤_ حمد عبد المجيد عبد الباقي ، الاهمية الجيوستراتيجية للعراق و اثرها في بناء قوته الدولية ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣.

٥_ حنان عبد الكريم الدليمي ، محاضرة عن المناخ و الاقاليم المناخية في العراق ، كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، ٢٠١٣/١٠/٢٤.

٦_ حميد غالب عجيل السكيني، تطور النقل بالسيارات في العراق ،رسالة ماجستير،كلية التربية ، جامعة البصرة، ١٩٨٨.

٧_ خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠.

٨_ خالص عبد الجبار عبد الرحمن، السياسات الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحصار، رسالة ماجستير , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤.

٩_ رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر ، نمو السكان في العراق و العوامل المؤثرة فيه (١٩٩٧ – ٢٠٠٧) ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ١٩ ، العدد ٤ ، جامعة بابل ، ٢٠١١.

١٠_ زهراء عباس هندي,العلاقات العراقيه _الخليجيه , دراسة في الجغرافية السياسية ,جامعة للبصرة , كلية التربية للعلوم الإنسانية ,٢٠١٣.

١١_ سرحان نعيم الخفاجي ,جغرافية العراق , جامعة المثنى , كلية التربية للعلوم الإنسانية ,٢٠٢٠.

١٢_ سليم مطر ، جدول الهويات – عرب اكراد وتركمان وسريان و يزيدية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ٢٠٠٣.

١٣_ سراب جبار خورشيد, الاخفاق السياسي في العراق و أثره على المجتمع , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية العراق ,٢٠٢١.

١٤_ صلاح حميد الجنابي و سعدي علي غالب ، جغرافية العراق الاقليمية ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل ، ١٩٩٢.

١٥_ صباح محمود محمد، البعد الجيوبولتيكي للموارد المعدنية، مجلة كلية التربية، العدد(٣)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٣.

١٦_ علي حسين شلش ، القيمة الفعلية للامطار و اثرها في تحديد الاقاليم في العراق ، مجلة كلية الاداب ، العدد ١٠ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦.

١٧_ عبد الزهرة علي ناجي الجنابي ، المناخ في العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٢.

١٨_ عبد العزيز طريح شرف ، الجغرافية المناخية و النباتية ،ط٩ ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣.

١٩_ عبد السلام أحمد خليفة، تطور القطاع الصناعي الخاص في العراق ودوره في عملية التنمية الصناعية , رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢٠_ عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد سعدي علي غالب ، جغرافية النقل والتجارة، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٧٧.

٢١_ فهد مزبان خزار الخزار ، اثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الايرانية – السعودية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤.

٢٢_ فوزي عبيد سهاونة وموسى عبود سموحة ، جغرافية السكان ، ط٢ ، دار الاوائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣.

٢٣_ محمد يوسف ابراهيم ، غزوان النجار ، اطلس العراق و العالم ، دار الرافدين للعلوم ، بغداد ، ٢٠١١.

٢٤_ محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية اسس و تطبيقات ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨.

٢٥_ محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية منظورها المعاصر ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٢٦_ محمد مكرد ثابت عوض الصلوي، الصناعة التحويلية في اليمن، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ٢٠٠٢.

٢٧_ نافع القصاب ، الجغرافية السياسية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، ١٩٨٠.

٢٨_ هاشم السامرائي ، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي و الاطماع الصهيونية ، سلسلة آفاق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، عدد ٢٥ ، بغداد ، ٢٠٠١.

ثانياً _ الدوائر والجهات الرسمية :

١_ جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج المحاصيل والخضروات، ٢٠٠٦

٢_ جمهورية العراق ،وزارة التجارة العراقية،دائرة العلاقات الخارجية،قسم دول أسيا الوسطى،ملفات خاصة عن العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية كازاخستان ٢٠٠٩.

٣_ وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية ٢٠١٣.

٤_ وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية، ٢٠٢١.

٥_ الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، البيانات الاحصائية لعام ٢٠١٣.

ثالثاً_ شبكات الانترنت :

1. Republic of Iraq , ministry of irrigation , general scheme of water resources and land development in Iraq stage 11 volume 1 natural conditions book 7 climate and water resources , Moscow – Baghdad , 1982 , p18 .
2. www.zeraa.gov.iq/index.php?name=efadatmntsbeen
3. Escwa, Assessment of legal aspects of the management of shard water resourcesin escwa region N.Y united nation , 2002 , p144
4. www.populationpyramid.net/ar 2021

5. www.almasryalyoum.com2020
6. www.fao.org/world/regional/REU/statistics –en–htm
7. Wolfe I. Roy , Transportation And Politics, New Jersey, With out Date, p.p 20–21
8. ar.m.wikipedia.org/wik www/
9. www.ina.iq/135522––.html
10. ١٠www.orsam.org.tr/ar/2003–sonrasi–irakta–siyasi–sistemin–krizi_